



بإشراف الشيخ أبي الحسن علي الرملي

تفريغ دروس القواعد المثلى

شرح الشيخ علي الرملي حفظه الله

المستوى الثاني

الدرس رقم (16)

التاريخ: الخميس 11/صفر/1441 هـ

10/أكتوبر/2019 م

الدرس السادس عشر من "القواعد المثلى"

إذن فالظاهر عند أهل السنّة يختلف عنه عند المشبهة والمعتلة، ومعناه عند المعتلة هو بنفس المعنى الذي ذهب إليه المشبهة؛ غير أن المشبهة التزموا بهذا المعنى وشبّوه بصفات الله سبحانه وتعالى بصفات خلقه،

وأما المعتلة فلمّا رأوا بأنّ هذا هو الظاهر فيما ظهر لهم بسبب ما عندهم من ضلال، أرادوا أن يفروا منه لأنّهم يعلمون أنّه مُحَرَّم - تشبيهه بصفات الله سبحانه وتعالى بصفات المخلوقين حرام -،

فلمّا اعتقدوا أنّ الظاهر من صفات الله كفر، أرادوا أن يفروا منه؛ فحرّفوا أدلة الأسماء والصفات حتى يتخلصوا من معانيها، كلّ بطريقته، الجهمية والمعتزلة والأشاعرة؛ كلّ واحد منهم قد سلك طريقاً في ذلك، وتخبطوا تخبطاً شديداً جداً حتى فيما بينهم، المعتزلة أنفسهم تجد لهم مذاهب، الجهمية كذلك، الأشاعرة كذلك، تجد من الأشاعرة من يثبت من الصفات أكثر مما يثبته الآخر، وكلّ يدّعي أنّ ما أثبته العقل يثبته؛ لأنّ العقل لا زمام له في هذه الأمور؛ لذلك حصل هذا التخبط الذي هم فيه اليوم، لكن كلّهم أصلهم واحد: تقديم العقل على النقل،

- فنصوص العقل عندهم يقينية،

- ونصوص النقل عندهم ظنيّة؛

واليقيني يُقدّم على الظنيّ؛

هذا هو طاغوتهم الذي حملهم على الكفر بكثير من نصوص الكتاب والسنّة وعدم الإيمان بها؛ أعوذ بالله من الخذلان.

تصوروا أنّهم يعتقدون أن ظواهر أدلة الشرع كفر؛ أعوذ بالله من هذا.

ثم يرد المؤلف على هؤلاء المعتلة؛ وهم القسم الثالث؛ فقال رحمه الله:

(ومذهبيهم باطل من وجوه:

أحدها: أنّه جنائية على النصوص؛ حيث جعلوها دالّة على معنى باطل غير لائق بالله ولا مراد

له)

هذا الأمر الأول؛ الجنائية على النصوص، يعني: ارتكبوا في حق نصوص الله سبحانه وتعالى إثماً

عظيماً؛ لأنهم جعلوها دالة على معنى باطل غير لائق بالله سبحانه وتعالى؛ بل معنى كفري؛ وهو تشبيه الله سبحانه وتعالى بخلقه؛ فقالوا بأن نصوص الأسماء والصفات ظاهرها كفرٌ غير لائق بالله سبحانه وتعالى؛ لذلك أرادوا أن يفروا منه؛ فعطّلوا الأدلة وعطّلوا صفات الله سبحانه وتعالى وأسمائه.

قال: **(الثاني: أنه صرف لكلام الله تعالى وكلام رسوله ﷺ عن ظاهره)**

أي إنهم حين قالوا مثلاً: استواء الله سبحانه وتعالى بمعنى العلوّ والارتفاع ظاهرها باطل؛ إذاً ظاهرها كفرٌ؛ فيجب أن نصرف ظاهرها عن حقيقته إلى معنى الاستيلاء- مثلاً-، فمثل هؤلاء قد صرفوا ظاهر النص عن حقيقته لغير دليل.

قال المؤلف: **(والله تعالى خاطب الناس بلسان عربي مبين ليعقلوا الكلام ويفهموه على ما يقتضيه هذا اللسان العربي، والني ﷺ خاطبهم بأفصح لسان البشر، فوجب حمل كلام الله ورسوله ﷺ على ظاهره المفهوم بذلك اللسان العربي، غير أنه يجب أن يُصان عن التكييف والتمثيل في حق الله عزّ وجلّ)**

وقد قدّمنا الكلام على هذا

قال المؤلف رحمه الله: **(الثالث: أن صرف كلام الله ورسوله ﷺ عن ظاهره إلى معنى يخالفه قول على الله بلا علم، وهو محرم لقوله تعالى: {قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ}**(1)

إذاً فقد حرم ربّي أن تقولوا على الله ما لا تعلمون، وتحريف هذه النصوص التي وردت في الكتاب والسنة هو قول على الله بلا علم؛ لأنّه لا دليل عليه؛ فيكون بلا علم.

قال: **(ولقوله سبحانه: {وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا}**(2)

إذاً لا يجوز للإنسان أن يتكلم في أمر لا علم له به.

1- [الأعراف: 33]

2- [الإسراء: 36]

قال رحمه الله: (فالصارفُ لكلام الله تعالى ورسوله ﷺ عن ظاهره إلى معنى يخالفه قد قفا ما ليس له به علم، وقال على الله ما لا يعلم من وجهين:

الأول: أنه زعم أنه ليس المراد بكلام الله تعالى ورسوله ﷺ كذا، مع أنه ظاهر الكلام)
يعني: قال ليس المراد من كلام الله وكلام رسوله ﷺ الاستواء بمعنى العلوّ والارتفاع، مع أنّ ظاهر الكلام معناه العلوّ والارتفاع.

قال: **(الثاني: أنه زعم أنّ المراد به كذا، لمعنى آخر لا يدلُّ عليه ظاهر الكلام)**
يعني مثلاً: قوله: الاستواء بمعنى الاستيلاء؛ فصَرَفَه عن معناه الحقيقي إلى معنى آخر لا يدلُّ عليه ظاهر الكلام؛ ومع ذلك صرفه إلى هذا المعنى.

قال المؤلف: **(وإذا كان من المعلوم أنّ تعيين أحد المعنيين المتساويين في الاحتمال قولٌ بلا علم؛ فما ظنك بتعيين المعنى المرجوح المخالف لظاهر الكلام)**

يريد المؤلف عندما نأتي إلى قول الله سبحانه وتعالى: ﴿والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة

قروء﴾⁽¹⁾؛ لما رجعنا إلى كلام العرب؛ وجدنا أنّ القُرءَ عندهم بمعنى الحيض وبمعنى الطهر

أيضاً؛ معنيين متضادان؛ فهل نحمل الآية على الطهر أم على الحيض؟

لما وجدنا في الآية أنّهما متساويان، لا يوجد راجح ومرجوح عند العرب؛ فإنها تستعمل القرء

بمعنى الحيض وبمعنى الطهر، وليس عندهم معنى أرجح من معنى آخر؛ هل يجوز لك هنا أن

تحمل معنى الآية على الطهر أو على الحيض من غير دليل شرعي؟

لا يجوز، فمع أنّ الآية تحتل المعنيين؛ فلا يجوز لك أن تُرجح أحدهما على الآخر من غير دليل؛

فكيف إذا كانت الآية تحتل معنى أرجح من الآخر، وتأتي أنت وتصرف المعنى من الراجح إلى

المرجوح، وتقول المرجوح هو معنى الآية، ومن غير دليل؟ هذا أمر أعظم من الأول؛ هذا معنى

كلام المؤلف رحمه الله.

قال: **(مثال ذلك: قوله تعالى لإبليس: {مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِإِيْدِي})**⁽²⁾

الله سبحانه وتعالى كرّم آدم وخلقه بيديه،

1- [البقرة:228]

2- [ص:75]

فلو كان المقصود باليدين هنا القوة أو النعمة؛ لاعترض إبليس وقال: أنا أيضاً خلقتني بقوتك،
فبماذا اختصّ الله آدم؟!

لكن معنى اليدين هنا: اليدان الحقيقيتان.

ثم هذه اليد مثناة، وهذه فيها دلالة صريحة على أنّ المعنى: اليدين الحقيقيتين، وهذه الآية
أوضح آية في وصف الله سبحانه وتعالى باليدين.

قال: **(فإذا صرف الكلام عن ظاهره؛ وقال: لم يُرد باليدين اليدين الحقيقيتين، وإنما أراد
كذا وكذا)**

من القوة أو النعمة أو غير ذلك من الصفات التي تأتي فيها ذكر اليدين.

قال: **(قلنا له: ما دليلك على ما نفيت؟)**

أي: ما هو دليلك على أنّ المراد هنا ليس هو اليدين الحقيقيتين؟

قال: **(وما دليلك على ما أثبت)**

ما دليلك على أنّ المعنى القوة مثلاً؟

قال: **(فإن أتى بدليل -وأنت له ذلك-)**

يعني من أين يأتي بدليل؟ فلو كان عنده دليل لقلنا بقوله؛ لكن ما عندهم أدلة، ولو وُجد دليل
لسبقه السلف إليه؛ علماء الأمة الربانيون المتبعون.

قال: **(والأكان قائلاً على الله بلا علم في نفيه وإثباته)**

هذا الوجه الثالث من أوجه الرد على المعطلة؛ ثم يبدأ بالوجه الرابع؛ فيقول:

(الوجه الرابع في إبطال مذهب أهل التعطيل: أنّ صرف نصوص الصفات عن ظاهرها

مخالف لما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه وسلف الأمة وأئمتها؛ فيكون باطلاً)

فلا شكّ بأنه باطل؛ لأنّ الحق لا يمكن أن يخرج عن هؤلاء؛ النبي ﷺ والصحابة ومن اتبعهم

بإحسان، لا يمكن للحقّ أن يخرج عنهم؛ لأنّ الله سبحانه وتعالى تكفل بحفظ الحقّ؛ في كلّ زمن

من الأزمان تبقى طائفة ترفع راية الحقّ فيه وتبقى أصواتهم عالية؛ ليقيم الحجّة بهم على خلقه؛

هذه سنّة الله في خلقه؛ وخصوصاً القرون الثلاثة الأولى.

قال المؤلف: **(لأنّ الحقّ بلا ريب فيما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه وسلف الأمة وأئمتها)**

هذا أمر واضح.

ثم قال المؤلف: (الوجه الخامس: أن يُقال للمعطل: هل أنت أعلم بالله من نفسه؟ فسيقول: لا، ثم يُقال له: هل ما أخبر الله به عن نفسه صدق وحق؟ فسيقول: نعم، ثم يُقال له: هل تعلم كلاماً أفصح وأبين من كلام الله تعالى؟ فسيقول: لا، ثم يُقال له: هل تظن أن الله سبحانه وتعالى أراد أن يُعَيِّ الحقَّ على الخلق في هذه النصوص ليستخرجوه بعقولهم؟ فسيقول: لا)

لأنَّ الله سبحانه وتعالى قد بيَّن في كتابه وفي سنَّة نبيه ﷺ أنه أراد أن يُظهر الحقَّ، ولم يُرد أن يعمِّيَه وأن يخفيه عليهم.

قال: (هذا ما يُقال له باعتبار ما جاء في القرآن)

هذا بناءً على ما جاء في القرآن.

قال المؤلف: (أمَّا باعتبار ما جاء في السنَّة؛ فيُقال له: هل أنت أعلم بالله من رسوله ﷺ؟

فسيقول: لا، ثم يُقال له: هل ما أخبر به رسول الله ﷺ عن الله صدق وحق؟ فسيقول: نعم) أمَّا إذا خالف في ذلك؛ فقد كفر.

قال: (ثم يُقال له: هل تعلم أن أحداً من الناس أفصح كلاماً وأبين من رسول الله ﷺ؟

فسيقول: لا، ثم يُقال له: هل تعلم أن أحداً من الناس أنصح لعباد الله من رسول الله؟

فسيقول: لا، فيُقال له: إذا كنت تقرِّ بذلك، فلماذا لا يكون عندك الإقدام والشجاعة في

إثبات ما أثبتته الله تعالى لنفسه وأثبتته له رسوله ﷺ على حقيقته وظاهره اللائق بالله؟

وكيف يكون عندك الإقدام والشجاعة في نفي حقيقته تلك وصرفه إلى معنى يُخالف ظاهره (بغير علم؟)

يعني: يكون عندك الإقدام والشجاعة على صرف حقيقة النصوص عن ظاهرها ولا يكون

عندك إقدام وشجاعة على إثبات ما أثبت الله لنفسه وما أثبتته له رسول الله ﷺ؟

قال: (وماذا يُضريك إذا أثبتَّ لله تعالى ما أثبتته لنفسه في كتابه أو سنَّة نبيه على الوجه اللائق به؛ فأخذت بما جاء في الكتاب والسنَّة إثباتاً ونفياً؟)

ما الذي يضرُّك في ذلك؟ لن يضرُّك شيء، بل ستسلم في نفسك في الدنيا وفي الآخرة.

قال: (أفليس هذا أسلم لك وأقوم لجوابك إذا سُئلت يوم القيامة: {ماذا أُجبتُم المرسلين} (1)؟
أوليس صرفك لهذه النصوص عن ظاهرها، وتعيين معنى آخر مخاطرة منك؟ فلعلّ المراد
يكون على تقدير جواز صرفها غير ما صرفتها إليه)
يعني: لو سلّمنا لك أنّ الأمر كما تظن بأنّ الظاهر صرفه هو الصحيح؛ فما أدراك أن يكون ما
ظننته من معنى خطأ؟!

قال: (الوجه السادس في إبطال مذهب أهل التعطيل: أنّه يلزم عليه لوازم باطلة، وبطلان
اللازم يدلّ على بطلان الملزوم)
يعني: إذا قلت بقول له لازم، وكان هذا اللازم باطلاً؛ فيدلّ على أنّ قولك باطل؛ فتنبه لهذا.
قال: (فمن هذه اللوازم:

أولاً: أنّ أهل التعطيل لم يصرفوا نصوص الصفات عن ظاهرها؛ إلّا حيث اعتقدوا أنّه
مستلزم أو موهم لتشبيهه الله تعالى بخلقه، وتشبيهه الله تعالى بخلقه كفر؛ لأنّه تكذيب لقوله
تعالى: {ليس كمثله شيء}.

قال نُعيم بن حمّاد الخُزاعي- أحد مشايخ البخاري رحمهما الله:- "من شبّه الله بخلقه فقد
كفر، ومن جحد ما وصف الله به نفسه فقد كفر، وليس ما وصف الله به نفسه ولا رسوله
تشبيهاً" (2) اهـ.

ومن المعلوم أنّ من أبطل الباطل أن يُجعل ظاهر كلام الله تعالى وكلام رسوله ﷺ تشبيهاً أو
كفراً أو موهماً لذلك)

الكلام واضح؛ إذا كان هذا هو اللازم؛ إذاً الملزوم يكون باطلاً؛ فهم قد بنوا أصلاً كلّ باطلهم على
هذا المعنى.

قال: (ثانياً: أنّ كتاب الله تعالى الذي أنزله تبياناً لكلّ شيء، وهدى للناس، وشفاء لما في
الصدور، ونوراً مبيناً، وفرقاناً بين الحقّ والباطل؛ لم يبين الله تعالى فيه ما يجب على العباد
اعتقاده في أسمائه وصفاته؛ وإنّما جعل ذلك موكلاً إلى عقولهم؛ يثبتون لله ما يشاؤون
وينكرون ما لا يريدون؛ وهذا ظاهر البطلان)

1- [القصص:65]

2- "الاقتصاد في الاعتقاد" (107) لعبد الغني المقدسي

هذا يلزم من كلامهم ومن تصرفهم؛ مع أنّ الله سبحانه وتعالى وصف كتابه بأنّه ظاهر، وبأنّه محكم، وبأنّه نور، وبأنّه شفاء... إلى آخره؛ فيلزم من ذلك أنّ هذا كلّه إمّا باطل؛ أنّه ليس هو كما وصفه الله سبحانه وتعالى، أو أنّ هذا الكتاب هو كما وصفه؛ ولكنّه عز وجل قد أبطل ما قاله في أدلة الصفات وخالف في ذلك؛ أعوذ بالله من قولهم هذا.

قال: **(وإنّما جعل ذلك موكلاً إلى عقولهم)؛**

ويستحيل أن يكون هذا؛ أن يكون الكتاب موصوفاً بما وصفه الله سبحانه وتعالى به ثم يترك البيان في الصفات؟! هذا أمر مستحيل؛ وهذه من أقوى اللوازم التي نلزمهم بها.

قال: **(ثالثاً: أنّ النبي ﷺ وخلفاءه الراشدين وأصحابه وسلف الأمة وأئمتها؛ كانوا قاصرين أو مقصّرين في معرفة وتبيين ما يجب لله تعالى من الصفات أو يمتنع عليه أو يجوز؛ إذ لم يرد عنهم حرف واحد فيما ذهب إليه أهل التعطيل في صفات الله تعالى وسموه تأويلاً،**
وحيئنذٍ إمّا أن يكون النبي ﷺ وخلفاؤه الراشدون وسلف الأمة وأئمتها قاصرين لجهلهم بذلك وعجزهم عن معرفته، أو مقصّرين لعدم بيانهم للأمة؛ وكلا الأمرين باطل)

وهذا أمر واضح، بما أنّه لم يأت عن النبي ﷺ ولا عن السلف الصالح رضي الله عنهم ما قالته المعطلة؛ فيدلُّ ذلك على أنّ قولهم باطل؛ لأنّه يلزم منه أحد أمرين: إمّا أن يكون النبي ﷺ وأصحابه قد غشوا الأمة وخدعوها بعدم بيان هذا الأمر العظيم، أو أنّهم كانوا يجهلون؛ وكلا الأمرين باطل.

قال: **(رابعاً: أنّ كلام الله ورسوله ليس مرجعاً للناس فيما يعتقدونه في ربّهم وإلههم، الذي معرفتهم به من أهم ما جاءت به الشرائع؛ بل هو زبدة الرسالات؛ وإنّما المرجع تلك العقول المضطربة المتناقضة، وما خالفها؛ فسبيله التّكذيب إن وجدوا إلى ذلك سبيلاً، أو التحريف الذي يسمونه تأويلاً؛ إن لم يتمكنوا من تكذيبه)**

هذا واضح؛ هم جعلوا أدلة العقل مقدمة على أدلة النقل، وجعلوا كلام الله وكلام رسوله ﷺ يدلّ على الباطل، فتركوه ورجعوا إلى عقولهم المضطربة، وأي شيء عندهم يخالف هذه العقول؛ فسبيله التّكذيب إن وجدوا إلى ذلك سبيلاً، أو التحريف الذي يسمونه تأويلاً؛ يعني: إمّا أن يتمكنوا من تكذيب الدليل، فإن لم يتمكنوا من تكذيبه؛ حرفوه.

فماذا يفعلون بأدلة الشرع؟

وضعوا قاعدة؛ أن خبر الأحاد لا يؤخذ به في العقيدة؛ وبذلك تخلصوا من الكثير من أحاديث النبي ﷺ، لكن بقيت عندهم بقية؛ وهي أخبار الأحاد التي احتفت بالقرائن؛ فهذه تفيد اليقين؛ قالوا: لا، أخبار الأحاد كلّها تفيد الظن، وبذلك تخلصوا من جميع أخبار الأحاد، ثم بقيت عندهم مشكلة في المتواتر من أخبار النبي ﷺ، وكذلك بقيت أدلة القرآن؛ هذه أدلة لا يمكنهم تكذيبها لا من قريب ولا من بعيد؛ فماذا فعلوا معها؟

سلطوا عليها سيف التحريف؛ حرّفوها وغيروا معانيها ليتخلصوا منها؛ لأنّ القاعدة والضابط في الأمر: أنّ هذه الأدلة ظنيّة الدلالة؛ يعني ما تدلّ عليه ليس يقينياً؛ بل فيه احتمال أن يكون على غير ذلك، وأما العقل فدليله يقيني فما يستنتجه؛ فهو حقّ قطعاً، وما يفهم من أدلة القرآن وأدلة الأحاديث المتواترة فهو ظني يتطرّق إليه احتمال الخطأ ولا بدّ؛ هكذا هي أصولهم؛ هذه هي الأصول الطاغوتية التي ردّوا بها أدلة الكتاب والسنة في صفات الله سبحانه وتعالى- فافهمها جيداً-؛ هذا هو أصلهم الذي بنوا عليه؛ ردوا أدلة الكتاب والسنة.

المعطل مقتنع معك أنّ معنى الاستواء ليس هو الاستيلاء، وأنّ معنى اليدين ليست القوّة ولا النعمة في كثير من المواطن، وكثير من المواطن لا تحتمل هذا المعنى أصلاً، وأنّ معنى العينين كذلك؛ وهكذا؛ هو مقتنع تماماً فيما يفعل معك في هذا؛ لكن الذي يصدّه عن أن يقول بقولك؛ هي هذه القاعدة التي معنا؛ يقول لك: ظاهر هذه الأدلة كما تقول؛ نعم أنا معك؛ لكن ظاهرها هذا باطل؛ لأنّ العقل خالفها.

لكن العقول مضطربة؛ فنقول: أي عقل هذا؛ هل عقل الجهمي؟ أم عقل المعتزلي؟ أم عقل الأشعري؟ أم الماتريدي، أم الكلابي؛ عقل أي منكم؟ أنتم عقولكم تضطرب، وتتخبط مع أنّكم جميعاً على قاعدة واحدة، ثم أنتم فيما بينكم أيضاً تتخبطون؛ فالمعتزلي يُخالف المعتزلي، والأشعري يُخالف الأشعري؛ وهكذا؛ فكيف نسلم ديننا وشريعتنا وما نعتقده في ربّنا لعقولكم الخربة المضطربة؟! لا يمكن.

لكننا نسلم ديننا لكتاب الله وسنة الرسول ﷺ؛ فننجد عند الله؛ لأنّ الله أمرنا بهذا، فيوم أن

نقف بين يدي الله سبحانه وتعالى بعقيدتنا هذه نقول لرَبِّنا سبحانه وتعالى: قد استجبنا لأمرِك، أمرتنا بالتسليم لكتابك وسنة نبيك ﷺ في كلِّ شيء، فسَلَّمنا وآمنا واتبعنا نبيك، واتبعنا أصحابه الكرام رضي الله عنهم؛ حجتنا قوية والحمد لله؛ هذا ما نقف به بين يدي الله سبحانه وتعالى.

وهم بماذا سيقفون بين يدي الله سبحانه وتعالى؟ ماذا سيقولون؟
حكَّمنا عقولنا عليك وعلى صفاتك؛ نعوذ بالله.

قال المؤلف: (خامساً: أنه يلزم منه جواز نفي ما أثبتته الله ورسوله، فيقال في قوله تعالى: {وجاء ربك} (1) أنه لا يجيء، وفي قوله ﷺ: "ينزل ربنا إلى السماء الدنيا"، أنه لا ينزل) أي تكذيب أعظم من هذا؟!

يلزم من تحريف المعطلة لأدلة الأسماء والصفات هذا اللازم، فما قاله الشيخ حق، هذا لازم؛ وهم يلتزمون به،

ففي قول الله: ﴿وجاء ربك﴾؛ يقولون: ما يجيء الله سبحانه وتعالى،

وفي قول النبي ﷺ "ينزل ربنا" يقولون: لا ينزل،

وفي ﴿استوى﴾؛ يقولون: لا يستوي، له يدان، لا؛ ليس له يدان؛ هكذا تكذيب صريح، ماذا تريد أكثر من هذا؟ نسأل الله العافية والسلامة.

قال: (لأنَّ اسناد المجيء والنزول إلى الله هذا مجاز عندهم)

هذا الذي سمَّاه ابن القيم رحمه الله: طاغوتاً؛ طاغوت المجاز، فالمجاز عندهم: استعمال اللفظ في غير ما وضع له؛ يسمونه مجازاً، تجوِّز في الكلام، بمعنى أنت عندما تطلق على الرجل الشجاع أسد، يقولون لك الأسد أصلاً هل وُضِع للرجل الشجاع، وُضِعَ ليدل على الحيوان المفترس، لكن أنت استعملت هذا اللفظ في غير ما وضعته له العرب، هذا معنى المجاز عندهم، هذا معنى المجاز، لذلك يقول لك: أدلة الصفات كلّها مجاز، يعني حقيقتها غير مرادة، انظر عندما يقول لك: حقيقة أدلة الأسماء والصفات غير مرادة غير مرادة؛ يعني أنّ القرآن ليس بيّناً، وليس واضحاً، وليس شفاءً للصدر، ولا هو مبيناً للحق من الباطل، إذ إنّ حقائقه



غير مرادة، وهذا يفتح باباً عظيماً من أبواب الشرّ والفساد، هو تشكيك الناس في دينهم وفي قرآنهم بمثل هذا الكلام، ويفتح المجال حتى للباطنية الذين يقولون: إنّ القرآن له ظاهر وباطن.

قال: **(وأظهر علامات المجاز عند القائلين به: صحة نفيه)**

هذه قاعدة مهمة؛ وهي من أعظم ما ردّ به القائلون بنفي المجاز، وأنّه لا مجاز في القرآن، فالذين يقولون بالمجاز؛ قالوا باتفاق: **المجاز يجوز نفيه.**

ما معنى يجوز نفيه؟

يعني تقول عن الرجل الشجاع أسد، فلأخر أن يقول لك: لا هو ليس أسداً؛ بل هو رجل شجاع، فقد نفى؛ يجوز نفيه هذا.

ولا يوجد في القرآن شيء يجوز نفيه؛ نعوذ بالله.

قال: **(ونفي ما أثبتته الله ورسوله من أبطل الباطل، ولا يمكن الانفكاك عنه بتأويله إلى أمره؛**

لأنّه ليس في السياق ما يدلّ عليه)

يعني لا يمكن أن نقول: **﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾**: وجاء أمر ربك، وفي "ينزل ربنا إلى السماء الدنيا": ينزل

أمره؛ لأن سياق الكلام الذي ذكره الله سبحانه وتعالى لا يدلّ على ذلك؛ فقد ذكرنا أنّ الظاهر يفهم من خلال السياق، ومن خلال التركيب؛ وهذا ليس موجوداً فيه؛ فلا يصحّ أن تحرّفه إلى

هذا المعنى؛ كيف وقد جاء في بعض المواضع جمع بين مجيء الله سبحانه وتعالى ومجيء أمره؛

ففرّق بين هذا وهذا؟ يعني بعض الأدلة يكون فيها ردود زائدة عن القواعد التي ذكرت، كما مرّ معنا في السابق.

